

الأزمة البنائية للدولة العربية القطرية في ظل التحولات السياسية الراهنة

The Qatari Arab State Construction Crisis in the Light of Current Political Changes

جهيدة ركاش

جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، d.rekkache@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/28

تاريخ القبول: 2022/05/14

تاريخ النشر: 2022/06/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء طبيعة التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية وانعكاساتها على بناء الدولة العربية القطرية، لاسيما في ظل الحراك المجتمعي الذي أعاد التفكير من جديد في قضايا الدولة والتنمية والمواطنة والهوية، وطبيعة ودور الدولة التسلطية وسياساتها وما أدت إليه من إقصاء وتهميش، وظهور الانقسامات الاجتماعية التي تحولت إلى صراعات داخلية، الأمر الذي أثار مجموعة تساؤلات عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، فطرحنا آراء عديدة منها من يركز على الطبيعة الاستبدادية للدولة، ومنها من يعلل ذلك إلى نظرية المؤامرة ودور القوى الدولية، وبين هذا وذاك تتجلى مخاطر اختيار الدولة العربية القطرية وفشلها الذريع في بناء أنظمة ديمقراطية. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الدولة العربية القطرية بحاجة ماسة لمراجعة أوضاعها ومعالجة مشاكلها المجتمعية، وبناء دولة عربية ديمقراطية تحظى بالشرعية متماسكة داخليا وفاعلة إقليميا ودوليا.

كلمات مفتاحية: الدولة القطرية، التحولات السياسية، الحراك العربي، الإصلاح السياسي، أزمة الدولة.

Abstract:

This study aims to shed light on the nature of current political changes in the Arab region and their implications for the construction of the Qatari Arab State. Especially in light of the societal movement that has rethought the issues of state, development, citizenship and identity, the nature and role of the authoritarian state and its policies and the resulting exclusion and

marginalization, the emergence of social divisions transformed into internal conflicts. This raised a series of questions about the reasons that led to these conflicts. Many points of view have been put forward, some focusing on the authoritarian nature of the state; others justifying them by conspiracy theory and the role of international powers.

In this context, the dangers of the collapse of the Qatari Arab State and its relentless failure to build democratic systems are evident. Our study concluded that the Qatari Arab State urgently needs to review its situation, address its societal problems and build a legitimate, internally, regionally and internationally consistent, democratic Arab State.

Keywords: Qatari State, political transformations, Arab movement, political reform, state building.

المؤلف المرسل: جهيدة ركاش

1. مقدمة:

ما تزال المنطقة العربية تشهد تحولا استراتيجيا في بنية نظامها السياسي على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث أظهرت الحركات الشعبية التي انطلقت على شكل ثورات مفاجئة بوجه الأنظمة السياسية القائمة على ثالث " الظلم والاستبداد والفساد "، القدرة الكامنة لديناميكيات المجتمع العربي وحركاته السياسية، من أجل تفعيل التوجهات الديمقراطية وبخاصة القوى المتضررة أكثر من غيرها من الأوضاع المأزومة الراهنة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، لتحقيق حياة سياسية وديمقراطية تشارك فيها الشعوب في إدارة ذاتها، ولتحقيق الاستقرار والبناء، الحرية والعدالة في داخل البلاد العربية .

وفي خضم الأحداث السياسية الجارية والتحولات المجتمعية والأزمات الاقتصادية المستعصية التي تعيشها معظم الدول العربية، أصبح لزاما إمعان النظر في معظم التحولات السياسية في المنطقة وفي الديناميكيات المحركة لهذا التحول، وفيما إذا كانت هذه التحولات ستقود حقيقة إلى تأسيس نظام سياسي ديمقراطي رشيد.

من هذا المنطلق فإن الوضع الذي آلت إليه الدول العربية بعد موجة ما سمي بالربيع العربي، طرح عدة تساؤلات حول مآلات الدولة العربية القطرية وفرص استمرارها، وراح في هذا السياق موضوع إعادة بناء

الدولة العربية القطرية على ضوء ما أفرزته التحولات الجديدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، بعد أن فقدت الدولة القطرية وظائفها الرئيسية وأدوارها الحصرية، وفشلت في السيطرة على مكوناتها الداخلية ومواردها الذاتية.

وفي إطار هذا السياق تهدف هذه الدراسة إلى استجلاء طبيعة التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية وانعكاساتها على الدولة العربية القطرية، من خلال التطرق للإشكاليات الرئيسية التي تعترض عملية إعادة بناء الدولة العربية القطرية داخليا وإقليميا ودوليا، خاصة في دول ما بعد الصراع وهي الدول العربية التي تأثرت سلبا بتحولات ما عرف بالربيع العربي، من فشل واختيار للبنى التحتية ومؤسسات الدولة وانقسامات مجتمعية، ومحاولة البحث في فرص قدرتها على استثمار مقوماتها الداخلية، وإعادة إنتاج مساراتها التاريخية البناءة أو انتهاج مسارات دولية إيجابية تحاكي واقعها، من أجل دولة عربية قطرية تحظى بالشرعية والقبول والتأييد والولاء متماسكة داخليا وفاعلة إقليميا ودوليا، و إمكانية استيعابها لأنماط ديمقراطية في الممارسة السياسية وكذا تجسيدها لدولة القانون، من خلال بناء شروط جديدة لانتصار الشرعية الدستورية الحقيقية في الدولة العربية القطرية.

من هذا المنطلق تتبلور الإشكالية الرئيسية لموضوع المداخلة فيما يلي:

ما هي أهم الإشكالات التي تعاني منها الدولة العربية القطرية، والتي لازالت تحول دون بلوغ مستوى بناء الدولة ومؤسساتها الديمقراطية ؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الدولة العربية القطرية في ظل عمليات التحول السياسي والحراك المجتمعي ؟
 - فيما تتمثل أهم أسباب التحولات السياسية في المنطقة ؟ وما هي انعكاساتها على بناء الدولة العربية القطرية ؟
 - كيف يمكن إنجاح مسار بناء الدولة الوطنية في المنطقة العربية في ظلّ تعقّد أزمته البنيوية ؟
- وعليه فإن الإجابة على التساؤل المحوري وعلى التساؤلات الفرعية يقودنا بالضرورة إلى صياغة الفرضيات التالية:

- إن إحدى نتائج التحولات السياسية والاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية هي تآكل الدولة القطرية في أجزاء معينة من الوطن العربي.
- ساهمت الأزمة البنائية والمؤسسية التي عانتها الدولة العربية القطرية في عرقلة مسارها التنموي بشكل مستمر، بتكريسها مظاهر التخلف السياسي و الاختلالات التنموية.
- كلما زادت تعقيدات التحولات السياسية في الدول العربية، كلما قلت فرص الإصلاح السياسي الديمقراطي.

وبالنسبة للإطار المنهجي فقد تم الاستعانة ببعض الاقتربات أهمها:

- الاقترب النظامي: والذي يقوم على وجود النظام الذي يعد وحدة التحليل والبيئة التي يعيش فيها النظام، وتوفر التفاعل بين وحدات النظام وبين النظام وبيئته إلى أن يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام هذا الاقترب باعتبار النظام السياسي العربي نسق مفتوح يتفاعل مع البيئة يتأثر ويؤثر عليها بمدى رشادة الحكم الذي يتوفر عليه وبمقدار الديمقراطية التي يحقها.
 - الاقترب الوظيفي البنائي: الذي يقوم على اعتبار النظام السياسي نظام فرعي ضمن النظام الاجتماعي، ومن خلال هذا الاقترب سنسعى إلى معرفة مدى قدرة الأنظمة السياسية العربية على أداء مختلف وظائفها الأساسية وانعكاسات ذلك على الواقع المجتمعي.
 - اقترب علاقة الدولة بالمجتمع: والذي يقوم على المنافسة والصراع بين الدولة التي تسعى إلى بسط نفوذها وفرض قواعدها على جميع التنظيمات والأفراد، وبين المجتمع الذي يسعى إلى منافسة الدولة في عملية الضبط الاجتماعي، وهو اقترب مناسب لهذه الدراسة باعتبار أن هذا الصراع تجلى من خلال الحراك الشعبي الرافض للممارسات السلبية التي ميزت جل الأنظمة العربية.
- من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة أن تتناول الموضوع المبحوث وفق الإطار العام التالي:
- المحور الأول: أزمة الدولة العربية القطرية في ظل الحراك المجتمعي.
- المحور الثاني: التحولات السياسية في المنطقة العربية: البيئة العربية الممهدة ومسببات الحراك.
- المحور الثالث: في الاستراتيجيات البديلة لبناء الدولة العربية القطرية المعاصرة.

2. أزمة الدولة العربية القطرية في ظل الحراك المجتمعي:

تمر الدولة القطرية العربية المعاصرة منذ أكثر من عقدين على الأقل بأزمة يشهد خناقها عاما بعد عام، بعضها مهدد بالتفتت الداخلي، وبعضها مهدد بالاجتياح الأجنبي، وبعضها مهدد بالإفلاس المالي، وبعضها مهدد بالتطرف الديني أو الطائفي، ومعظمها تشكو من فجوة متزايدة بين المجتمع والدولة تكاد تصل إلى حد القطيعة الكاملة بين الشعب والنخبة الحاكمة، كما تشكو أغلبها من التبعية لهذه القوة الأجنبية أو تلك، ولأن هذه الأغراض مترامنة ومتداخلة وحادة نطلق لفظ "الأزمة" على حالة الدولة القطرية الراهنة في الوطن العربي. (شيحة، 2006، صفحة 315)

كما شهد نموذج الدولة العربية في السنوات القليلة الماضية موجة عنيفة من الحراك السياسي والاجتماعي الذي لم تكد تخلو منه أي دولة عربية، ففي كل واحدة منها ارتفعت الأصوات المناهضة لطبيعة الأنظمة الاستبدادية المسيطرة وأشكال التهميش والإقصاء للمواطن العربي، أسقطت رأس أنظمة حاكمة في أربعة منها (كل من تونس ومصر وليبيا واليمن)، وأحدثت هذه الاحتجاجات تغييرات جوهرية في النظام السياسي في كل منها ولا تزال في طور التحول، وتبقى الثورة السورية النموذج الأصعب والأكثر دموية وكلفة، بسبب الاستعصاء المزمّن للصراع السوري وما خلفه العنف المنفلت من ضحايا ومعتقلين ومشردين ودمار والذي لا يزال مستمرا ليومنا هذا.

والواضح أن هذه الثورات ليست مجرد ثورة على حكم الفرد الديكتاتوري، أو حتى على منظومة الحكم التي تركز السلطات في يد الحاكم، وإنما أكثر من ذلك فهي ثورة على نظام الدولة ذاته، هي ثورة على الظلم الاجتماعي وإهدار الموارد وسيطرة المؤسسة العسكرية والأمنية، ثورة على الاغتراب داخل الوطن ودونية الذات والانفصال عن الامتدادات الثقافية والحضارية العربية والإسلامية، ثورة على المركزية الشديدة وإهمال الأطراف وعلى تهميش فئات من المجتمع وتقسيمه ليصبح معاديا لبعضه البعض. (زيد، 2013، صفحة 05)

على هذا الأساس وصفت أوضاع الدول العربية بسيادة أنظمة سياسية شمولية تسلطية تعترتها أزمة في شرعيتها الدستورية وتربطها علاقة متوترة بالمجتمع، فالدولة مركزية والسلطة التنفيذية تفوق في اختصاصاتها

السلطتين التشريعية والقضائية أي أن التوازن مفقود، بل ثمة رجحان لكفة التنفيذي واختلال واضح في توزيع السلطات لصالح قمة الهرم الذي يتحكم في كافة مفاتيح السلطة وآليات ممارستها. (ناهد، 2011، صفحة 27)

والدولة القطرية ضحية التخلف والاستبداد والفساد وجميعها يولد التناقضات والنزاعات والتصدعات والانفجارات في البنية المجتمعية وإنتاج سلطات استبدادية، فتزول معها فكرة المواطنة التي هي التعبير الفعلي عن وجود الدولة الوطنية، بالإضافة إلى التخلف الاجتماعي وانعدام الوعي السياسي والانجرار وراء العصبية، وجميعها يقف حائلاً "دون قيام الدولة الوحدوية العضوية الديمقراطية، فالمجتمعات العربية القطرية ما زالت تعيش في مرحلة ما قبل الدولة لان التكامل بين المكونات مفقود والصراع المكونون في ما بينها هو السائد في ظل الدولة القمعية. (عساف، 2015)

من خلال هذا الوضع بدت الدولة كما لو أنها أداة هيمنة لإخضاع المجتمع، هذا النموذج من الدولة تميز أيضاً بالتركيز والشخصنة وهي سمات مشتركة بين كافة النظم العربية الجمهورية منها والملكية، حيث تغتصب الحقوق والحريات المدنية والسياسية وتعرض للانتهاك بشكل ممنهج ومنظم، بينما تعاني المؤسسات والأجهزة الأخرى من الضعف والافتقار للاستقلالية، وبالتالي للفعالية والعجز عن القيام بأدوارها الطبيعية المنوطة بها في صنع السياسات وتنفيذها، وإخفاق التجربة العربية وقصورها الشديد أصاب شرعيتها بأزمة حادة، فهي لا تحظى بالرضا والقبول الطوعي والاستعداد للمساهمة والمشاركة الاختيارية الإرادية، بل هي أقرب ما تكون إلى الكيان القهري، وهو ما انعكس بشكل مباشر على غياب المجال العام وضعف المواطنة، الأمر الذي عمق القطيعة أكثر بين المجتمعات العربية وقياداتها السياسية.

ويرصد أحمد مالكي إشكالية الدولة العربية الحديثة باعتبارها تكمن كذلك في سوء توزيع السلطة والثروة والعلاقة بين "السياسي" و "الاجتماعي" التي ظلت تلازمية، فالقهر السياسي بأشكاله امتد إلى دائرة القهر الاجتماعي ليشمل فئات عريضة من المجتمع. (ناهد، 2011، صفحة 27)

من جانب آخر فإن إضعاف سلطة الدولة وتآكل مبدأ السيادة الوطنية، يدفع بالدولة إما إلى ذوبانها في كيانات أكبر منها (فوق قومية) وإما إلى تفتيتها إلى كيانات عصبوية أصغر منها (تحت قومية)، ويؤدي إضعاف سلطة الدولة حتما إلى إيقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة وعلى الدولة، والمقصود هنا القبيلة والدين والطائفة والجهة والدفع بها جميعا إلى الصراعات العرقية والمذهبية وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية لصالح خصوصيات ثقافية ضيقة، ولاسيما بعد أن دبت حيوية كبيرة من النزاعات القومية والإثنية التي يبدو أن قلق العولمة قد أيقظها في كل مكان من العالم. (شيحة، 2006، صفحة 336)

وفق هذا السياق فإن أزمة الدولة القطرية العربية الراهنة تكمن في الأسباب الهيكلية التي أفرزت التهديدات المتمثلة في (التفتيت والاجتياح الأجنبي والإفلاس والتطرف الديني...)، وفي عجز النخبة الحاكمة ومؤسساتها عن استيعاب تلك الأسباب الهيكلية وعدم قدرتها على التعامل الخلاق معها (شيحة، 2006، صفحة 316)

كما أن الواقع الاثني والعربي وفشل مشاريع التحديث في الوطن العربي، نتج عنها أزمات بنيوية أضحت بدورها تشكل تهديدا على استقرار وبقاء الدولة الوطنية، تجسد أكثر في تراجع التنمية وعدم استجابة النخب الحاكمة للمطالب الشعبية في تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتهميش فئات اجتماعية، وعدم السماح لها بالمشاركة في الحياة السياسية، كل هذه المتغيرات ساهمت في تعطيل مشروع استكمال بناء الدولة القطرية.

فالأزمة البنائية التي تعانيها الدولة العربية القطرية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، إنما تترك تأثيراتها السلبية في أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقاتها بمجتمعها من ناحية ثانية، وفي غط علاقتها بالعالم الخارجي من ناحية أخرى، فكما ذكر برهان غليون أن " البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية... وكل إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا بإصلاح الدولة ". (إبراهيم ح.، 2008، صفحة 99)

وبالتالي يتضح أن الدولة العربية تعتريها تشوهات بنيوية عميقة ساهمت في انهيار الدولة العربية القطرية التي تتجاذبها العصبية الطائفية القبلية المذهبية والعشائرية، فالدولة العربية اليوم أصبحت ضحية التخلف والاستبداد السياسي، الشيء الذي يولد التناقضات والنزاعات والصراعات التي تؤدي إلى التصدع وانهيار الدولة، بالإضافة إلى الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة، ما يؤدي بالضرورة إلى الوقوع في فخ التبعية الاقتصادية والسياسية .

هذا ما جعل من الدولة العربية القطرية تعاني عدم الاستقرار والعنف السياسي اللامتناهي، وبالتالي لم تستطع الأنظمة السياسية العربية الصمود أمام مطالبة شعوبها بالتغيير السياسي، ولعل الاحتجاجات الشعبية التي عرفتها المنطقة العربية بداية من أواخر عام 2010 خير دليل على رفض المواطن العربي للأوضاع التي بات يعيشها ويعانيها.

3. التحولات السياسية في المنطقة العربية: البيئة العربية الممهدة ومسببات الحراك

1.3. في البيئة العربية الممهدة:

الوضع العربي مرّ وملء بالثغرات بدأ بخضوع الأقطار العربية لأنظمة استبدادية يعشعش فيها الفساد السياسي والإداري والمالي، كما عصفت بالوطن العربي ظروف قاهرة من داخله وخارجه أسهمت بشكل كبير في مفاجمة الوضع العربي. (ريحان، 2007، صفحة 106)

ويسود الساحة العربية اليوم إحساس عارم بأن الأمة مقدمة على منعطف تاريخي، بدت ملامحه تلوح في الأفق وبشكل خاص بعد أحداث الثورات العربية التي تشكل نقطة تحول جذرية في مسار الأوضاع الإقليمية العربية، وعلى هذا الأساس يستمد الإصلاح ضرورته وأهميته من تردي الأوضاع العربية، حيث أن التراجعات التي يسجلها النظام العربي تدفع إلى القول بأن الحاجة إلى إصلاحات سياسية تعد الحل الأنجع للخروج من هذه الأوضاع المأساوية، ولئن كان الوضع يبدو في جوهره خطيرا، فإنه بالمقابل نجد أنظمة سياسية غير مكترثة بهذه الانحرافات، فهي في محاولتها للبقاء تنهرب من مطالب التغيير بواسطة لجوئها إلى إجراءات وسياسات ترقيعية لا تفيد إلا في تسكين الأوضاع وتأجيل انفجار الأحداث. (معارف، 2009، صفحة 598)

وأمام هذا الوضع يبدو الإصلاح كما لو أنه إعصار قادم على الوطن العربي وتستعد الأنظمة لمواجهته بالتجاهل وغض الطرف مستمرة في سياساتها السابقة، وكأنها لم تعلم بعد بالثورة التقنية التي قفزت بالخوض في موضوع الإصلاح السياسي في الوطن العربي من كونه حكرا على النخب السياسية والثقافية ليصبح حديث رجل الشارع اليومي.

إذن فالملاحظ على الأنظمة العربية أنها تعاطت مع صيحات الإصلاح بشكل فاتر وسليبي، واعتمدت الدولة العربية عبر توظيفها الشكلي والتجميلي للكثير من المفاهيم الحداثية كالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية، على جملة من القيم الخاطئة لمواجهة المطالب الداخلية والضغطات الخارجية، ليس من حيث تحديث أدائها وممارساتها وآليات صنع القرار فيها والاعتراف بحقيقة ضرورة الإصلاح السياسي، بل بوصفه تحدي خطير يجب تجنب السلطة آثاره وهي أن السلطة العربية كما يقول برهان غليون " لا تقبل بالإصلاح إلا عندما تتأزم أوضاعها وتصبح في ورطة ومن ثم تخرج ورقة الإصلاحات، لكن ما إن تهدأ الظروف حتى تتراجع على كل وعودها وهي بذلك تسهم في ترتيب الأوضاع وتأهيلها للانفجار ". (غليون، 1994)

2.3. الوضع العربي الراهن وضرورات الإصلاح السياسي:

تعتبر الأزمة البنائية التي تعانيها الدولة العربية القطرية وإن كانت بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، أحد أهم المحددات المسؤولة عن أداء الدولة وفاعلية أجهزتها من ناحية، وفي طبيعة علاقتها بمجتمعها من ناحية أخرى، خصوصا مع تعاظم السياسية والأمنية وتنوعها سواء تعلق الأمر بكيان وسيادة الدولة مثل مشكلة الانقلابات العسكرية أو الصراعات أو الحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان والتدهور المؤسسي، وفشل سياسات الاندماج الوطني، وتنامي صراع النخب المتنافسة، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات مع العالم الخارجي على المستوى الإقليمي والدولي، والتي غالبا ما ينجم عنها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل هذه الدول. (حمدي، 1997،

صفحة 9)

كما تعتبر أوجه القصور في الديمقراطية ونقاط الضعف في المؤسسات السياسية من التحديات الرئيسية التي تواجه الأنظمة السياسية العربية، حيث تتسم إدارة الحكم فيها بنمطين: النمط الأول الموسوم بوجود سلطة تنفيذية قوية تقابلها ضوابط وموازين مؤسسية ضعيفة ومشاركة شعبية منخفضة، حيث تتمتع السلطة التنفيذية بصلاحيات دستورية وما فوق دستورية واسعة ما مكنها من فرض هيمنة كبيرة على السلطات الحكومية الأخرى.

ويتمثل النمط الثاني في اعتبار علاقة المجتمع المدني بالدولة في أغلب الأحيان علاقة انفصال، حيث أن الحكومات في العديد من الدول العربية لا تنظر إلى منظمات المجتمع المدني كشركاء، بل تعتبرهم منافسين لها أو كرقباء ومعترضين على سياسة الدولة وتصرفاتها. (درويش، 2010، صفحة 177)

وبتدقيق النظر في حجج القائلين بأولوية الإصلاح السياسي، يتضح أنهم ينطلقون من أن الفراغ الحاصل هو جوهر الأزمة التي تمر بها المجتمعات العربية شعوباً وحكومات، ومن ثم فإن المشكلة الأساسية هي عجز النظم الحاكمة من إدارة مجتمعاتها وقيادتها نحو أهداف الحرية والرخاء والتنمية واحترام حقوق الإنسان، وبسبب هذه الأنظمة انحدر الواقع السياسي بهذه المنطقة إلى مدار التخلف والضياع، بل تفاقم فيه الآثار المؤلمة لفساد النظم الحاكمة وعجزها عن تقديم مبرر وجودها وانعدام أي أساس لشرعيتها. (غانم، 2005، صفحة 423)

وبالتالي فالوضع السياسي العربي يتنازع اعتباران: أولهما موضوعي يتعلق بضرورة بناء الدولة وترسيخها، وثانيهما يتعلق بضرورة تحسين وإصلاح الأوضاع السياسية والدستورية وتغييرها نحو الأفضل وتحقيق درجة معقولة من الحرية وهي معادلة صعبة على الدول العربية أن تواجهها، (الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، 1999، صفحة 190) وفي هذا المجال قال الجابري "أمامنا إما طريق الديمقراطية أو طريق الديكتاتورية ولكل عيوب فلننظر أي عيوب نختار عيوب الديمقراطية أم عيوب الديكتاتورية". (الجابري، 1990)

نتيجة هذه الأوضاع شهدت المنطقة العربية تغييراً مهماً جاء بعد موجة الثورات الشعبية التي عرفتتها جل الدول العربية سنة 2011 وما بعدها، تمثل في اكتساب لغة الحكم الديمقراطية ذاتها قيمة رمزية كبيرة

كمعيار تقاس في ضوئه العمليات والمؤسسات، و أوجبت حاجة لمراجعة نظم إدارة الحكم في الدول العربية وإعادة هيكلتها في سبيل تحقيق تنمية إنسانية مستدامة وأنظمة ديمقراطية رشيدة. (درويش، 2010، صفحة 177)

لكن رغم هذه الخصوصية التي تميز الوضع العربي الراهن، وبغض النظر على نوعية المشاكل التي تعرفها الدولة العربية القُطرية سواء أكانت ذاتية خاصة بكل دولة على حدة أو كانت موضوعية عامة ومشتركة بين جميع الدول العربية، فإنّ هذه المشاكل لا يمكن معالجتها بمجرد إصلاحات شكلية، وإنما يجب العمل على تفادي الأخطار الناجمة عنها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال مواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في المجتمع، فلا يعقل أن تبقى الدولة جامدة ساكنة والمجتمع يتغير ويتحول، لأنه في هذه الحالة سوف يتولد انفصال بين الدولة والمجتمع وتندعم الثقة بينهما، ويفسخ العقد الذي يربط الحاكم بالمحكومين.

3.3. المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في التحولات السياسية العربية:

في ظل التطورات العالمية الراهنة وثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، أصبح من غير الممكن عزل التحولات والتغيرات السياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، وهذه الحقيقة تنطبق على موجة التحولات السياسية التي تعصف بالمنطقة العربية، حيث تضافرت العديد من المتغيرات الداخلية الاجتماعية والسياسية مع الإقليمية والدولية، فدفعت إلى موجة الثورات التي لم تنطلق من فراغ عفوي، بل كانت تقف وراءها دائما إرهابات سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية، (ناجي، 2012، صفحة 154) وفي هذا المجال يقول محمد جابر الأنصاري " أن أهم ما يجب تذكره والتذكير به في حياة العرب السياسية أنه إذا غاب الإصلاح ... حضرت الثورة ". (الأنصاري، 2001، صفحة 332)

1.3.3. متغيرات البيئة الداخلية:

إن المتغيرات التي حصلت داخل البيئة الداخلية أثرت بطريقة واضحة على عمليات الإصلاح سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الميدانية، خاصة ما تعلق بطبيعة الدولة التي حكمت هذه المجتمعات حيث ظلت الدول العربية تتعاطى بشكل سلبي مع ما يحدث داخل هذه المجتمعات، فلم تستطع الأنظمة العربية

من أن توفي بالتزاماتها اتجاه شعوبها وبالتالي بقيت محل احتجاج وتذمر، ولم تقتنع الأنظمة العربية بعد بأن المعالجة المطلوبة ليست تلك المبنية على أسس الدولة البوليسية القمعية، بل هي تلك التي تلجأ إلى الخيارات السياسية الديمقراطية التي تمكنها من تجنب البلاد الاختراقات السيادية. (معارف، 2009، صفحة 567)

وفي هذا المجال يمكن إجمال أهم العوامل والتأثيرات والضغوطات الداخلية التي كان لها دور أساسي في إحداث التحولات السياسية ما يلي:

- عدم رسوخ دولة المؤسسات في الوطن العربي فالولاء للقبيلة والطائفة بشكل عام وبعدها الدولة، لذلك تتركز السلطة بيد شخص واحد وينتفي مبدأ الفصل بين السلطات ويختفي مبدأ تداول السلطة.
- غياب التعددية السياسية وسيادة الرأي الواحد والفكر الواحد والقائد الواحد رغم قيام بعض الأنظمة بتعددية حزبية شكلية في أحسن الأحوال.
- تعاني النظم السياسية العربية من أزمة متعددة الجوانب وفي طليعتها أزمة شرعية الأنظمة باعتبار أن جوهر الشرعية هو قبول أغلبية المحكومين لحق الحاكم بالحكم وهذا ما تفتقده الأنظمة العربية، (إبراهيم ش.، 2004، الصفحات 12-13) بالإضافة إلى ما تعانيه هذه الأنظمة من أزمة ثقة شاملة بين المجتمع والدولة، وبين المواطنين والإدارة، وبين المواطنين والأحزاب السياسية وبينهم وبين الحكام، ما أعاق عملية تجسيد إصلاحات سياسية ديمقراطية.
- عدم ملائمة الإطار الدستوري والقانوني لمقتضيات تفعيل عملية الإصلاح السياسي، وذلك بسبب غياب التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وغلبة الثانية على الأولى.
- إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الاعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام، وهذا الإخفاق يعتبر عاملاً سلبياً في وجه برامج وخطط واستراتيجيات محاربة الفساد.
- تشهد الدولة العربية القُطرية تدهوراً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ما أضاف إلى الصراعات الداخلية صراعاً طبقياً تلاشت معه الطبقة الوسطى، فكثر المظالم وتعمقت الشروخ بين الطبقات الاجتماعية وازدادت درجات الفقر والتفاوت المعيشي بين فئات المجتمع. (عساف، 2015)

نتيجة لذلك ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من الحركات الاحتجاجية السياسية والمطلبية التي نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها، وتبنت خطاب يتجاوز مطالب الإصلاح التدريجي وطالبت بالتغيير الشامل، من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة، كما لجأ الشباب إلى استخدام الفضاء الإلكتروني والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركا مهما للتغيير في العديد من الدول العربية. (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010، صفحة 155)

لقد بدأت الحركات الاحتجاجية - التي ركزت على منهج التغيير الشامل - في زعزعة استقرار النظم السلطوية التي حكمت دول المنطقة لأكثر من نصف قرن، فأصبح هناك نمطين رئيسيين للتغيير في المنطقة العربية، يقوم النمط الأول على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة السلطوية المركزية وفي الانفصال عنها بشكل كامل كما حدث في السودان، أما النمط الثاني فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النظم الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق وقد شاهدنا هذا السيناريو في تونس ومصر وليبيا واليمن، وهو مرشح أن يتكرر في عدد من الدول العربية الأخرى. (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2010، صفحة 155)، هذا ما يبين أن بروز ظاهرة التسلط في بناءات الدول العربية كانت عاملا مركزيا في زعزعة إمكانية تأسيس مجتمع وطني متماسك وبناء دولة وطنية مدنية بأجهزتها الحديثة.

2.3.3. متغيرات البيئة الخارجية :

لقد كان للمؤثرات الخارجية دورا مميزا إن لم نقل محددًا في رسم معالم الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، التي بدت في وضع حرج جراء تزايد إعصار البيئة الدولية فيما يتعلق بضرورة الديمقراطية والانفتاح السياسي، والسؤال الذي يطرح في هذا النطاق هو ما طبيعة تلك العوامل الخارجية ؟ وهل فعلا كان حضورها وثقلها في فرض منطق التغيير والإصلاح أقوى من مطالب القوى الاجتماعية الداخلية ؟

والجواب يحملنا إلى البحث عن أهم العوامل الخارجية المساعدة على إحداث التحولات السياسية في البلاد العربية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- الثورة في مجال الإعلام والاتصالات: إذ تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، كما أسهمت في تحريك الانفتاح السياسي في الوطن العربي بالنظر إلى ما ارتبط بها وترتب عليها من آثار وتداعيات، (إبراهيم ح.، 2008، صفحة 99) مثل إنهاء احتكار النظم الحاكمة لمصادر المعلومات حيث لم يعد بمقدور هذه النظم منع التدفق الإعلامي و المعلوماتي القادم إليها من الخارج عبر الانترنت والفضائيات. وفي ذات السياق فإن قدرة هذه النظم على إخفاء ممارساتها على الصعيد الداخلي في دولها أصبحت تتراجع بمعدل متسارع، أضف إلى ذلك أن ثورة المعلومات والاتصالات قد مكنت قوى المعارضة من الاتصال بالعالم الخارجي بسهولة ويسر، ما يسمح لها بحشد رأي عام عالمي أو لفت الانتباه الدولي إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تتورط فيها النظم الحاكمة، وهو ما يسمح في التحليل الأخير في تدعيم قوى وتنظيمات المجتمع المدني، كما أن هذه الثورة تسهم في نقل القيم والأفكار والممارسات والمطالب الديمقراطية من دول إلى أخرى، وهو ما يساعد على نشر ما يعرف بـ "عدوى الديمقراطية" عبر الحدود، وكل تلك التطورات ليس بمقدور النظم السياسية العربية أن تعزل دولها ومجتمعاتها عن تأثيراتها وتداعياتها. (بوحنية قوي وآخرون، 2011، الصفحات 230-231)

- دور الفضائيات وشبكات الانترنت وتقارير منظمات حقوق الإنسان، وقد تزامن ذلك مع مآزق الأنظمة وانكشافها أمام الجماهير ورغبتها بتجديد شرعيتها، مع تغيير واضح في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعدما وجدت بأن الدعم المباشر للأنظمة الاستبدادية يضر بمصالحها في المنطقة ويعمق من حجم كراهية الشعوب لها، ومن هنا رأت أهمية الدخول للمنطقة العربية من بوابة أخرى فبدأت بالحديث عن حق الشعوب في التعبير وبضرورة تسريع الانتقال نحو الديمقراطية.

- دور منظمات المجتمع المدني العالمي الحقوقية: تجلّى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات وإصدار تقارير ونشرات ضد الأنظمة العربية، (ناجي، 2012، صفحة 163) ولقد شجع النفوذ المتزايد للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المصاحب للعملة المجتمعات المدنية العربية على دعم الجهود المبذولة لإصلاح حكوماتهم، من خلال دعمها للتنظيمات الأهلية النشطة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد، وهذا شكل جانبا هاما من جوانب دعم مسيرة التنديد والضغط وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية.

- ممارسات ضغط الحكومات الغربية على الحكام العرب من أجل إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تحقيقا لمصالحها وأهدافها، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية توجيه مسار الإصلاح السياسي في المنطقة العربية وفق رؤيتها الخاصة.

فالتحولات التي شهدتها المجتمع الدولي في مختلف المجالات أوجب على الدول العربية إحداث إصلاحات لمواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، إلا أن هذه الإصلاحات نتج عنها أزمات بنيوية وكذلك أزمات اجتماعية أصبحت تشكل تهديداً على استقرار وبقاء الدولة، ومع انعدام التنمية وعدم استجابة النخب الحاكمة لمطالب الشعب وتهميش فئات اجتماعية وعدم السماح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية، كل هذه المتغيرات ساهمت في فشل استكمال عملية بناء الدولة العربية القطرية واختيارها.

مما سبق يتضح أن أهم نتائج الثورات العربية الماثلة أمامنا بكل وضوح هي تآكل الدولة القطرية في أجزاء متعددة من الوطن العربي، إذ كيف يمكن لنا اليوم أن نتحدث عن استمرار الدولة القطرية في سورية أو ليبيا أو اليمن وغيرها من الدول العربية التي تشهد أزمات ونزاعات داخلية باتت فيها غير قادرة على السيطرة على أراضيها كافة، وفي حين كانت الدول القطرية سابقاً تتوق إلى الاندماج في أوعية أكبر لتحقيق حلم القومية العربية بوطن عربي موحد، فقد بتنا نشهد اليوم بروز لاعبين فاعلين ما دون الدولة مثل تنظيم "داعش" والمليشيات الشيعية في العراق وحتى حزب الله في لبنان باتوا يهددون ليس مفهوم الدولة القطرية وحده ولكن أيضاً مفهوم الهوية الوطنية ومفهوم المواطنة، (المعشر، 2015) و في ظل هذا الوضع لم تجدد الشعوب العربية خياراً آخر غير العيش في الفوضى المطلقة أو الرضى بالأنظمة التسلطية .

انطلاقاً مما سبق يتضح انه لا يمكن فصل الداخل عن الخارج و العكس صحيح، حيث أن التحولات السياسية الأخيرة أو ما يطلق عليها " ثورات الربيع العربي " جاءت كنتيجة حتمية لمجموعة من العوامل البنوية الداخلية و المتغيرات النسقية الخارجية، فالدولة العربية القطرية كان لها اليد الطولى في تراجعها و عدوها الأول هي ذاتها، لكن من الإجحاف الحديث فقط عن المحددات الداخلية من دون التطرق إلى أجندات القوى الخارجية، لتكون ظاهرة " الحراك العربي " أو ما يسمى بالربيع العربي مرجعاً مهماً يجمع بين التقصير الداخلي (قاعدياً و سلطوياً) و بين مطامع القوى الخارجية.

وبالتالي يمكن القول أن الصراع الأساسي والفعلي لم يكن بين نظام الحكم وشعوبها كما يتم تصويره في الكثير من الأحيان، وإنما كان بين قوى إقليمية ودولية تتنافس فيما بينها من أجل توسيع نفوذها داخل الدول العربية الضعيفة، ففي حين كان يتم في الكثير من الأحيان انتقاد أنظمة الحكم بالمؤلة لأحد القوى الخارجية، راحت الكثير من مكونات المجتمع بدورها تسعى للحصول على الدعم العسكري والمالي من قبل قوى خارجية أخرى سواء من أجل إسقاط النظام أو من أجل تحقيق الغلبة على بعضها البعض لفترة ما بعد إسقاط النظام، والنتيجة المترتبة على ذلك هو تحويل الدول العربية إلى ميدان للحروب بالوكالة وتحويل الكثير من مكونات المجتمع إلى وسائل في يد القوى الخارجية، وواقع مثل هذا لا يمكن أن يفضي إلى إنجاح أي عملية نحو بناء دولة حقيقية معبرة عن مصالح شعوبها وليس عن مصالح القوى الخارجية.

4. في الاستراتيجيات البديلة لبناء الدولة العربية القطرية المعاصرة:

الموجة الثورية التي اجتاحت المنطقة العربية بعد سنة 2011، تدل على أن المجتمعات العربية حبلت بمطالب الإصلاح السياسي التي سعت لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الحاكم والمحكوم، بحيث يتم اقتسام السلطة السياسية والمشاركة فيها بطريقة تنهي الاستبداد والاستبعاد والاحتكار السياسي، كما بينت هذه الموجة الثورية أن المجتمعات العربية مثلها مثل أي مجتمعات أخرى تذخر بقضايا الصراع الاجتماعي والطبقي، وأن قضية اقتسام الثروة تشغل بال الكثيرين من أبناء هذه المجتمعات حتى لو لم تكن مطالب العدل الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة قد تم التعبير عنها من خلال أطر مؤسسية وحزبية وبرامج سياسية متبلورة. (الجواد، 2010، صفحة 13)

وبالتالي فليس ثمة شك في أن هناك حاجة جدية ملحة في سائر أرجاء الوطن العربي لتحرك القوى المعنية بالإصلاح بأوسع معانيه وأشملها، من أجل تفعيل التوجهات الديمقراطية وترشيد الحياة السياسية، وبخاصة القوى المتضررة أكثر من غيرها من الأوضاع المأزومة الراهنة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبعد الجدل الذي شهدته المنطقة العربية على امتداد السنوات الأخيرة والذي ما يزال ممتدا وسيستمر إلى فترة أخرى قادمة، حول الضغوطات والمطالب الشعبية المتزايدة والمتعلقة بالإصلاح في دول المنطقة، قد عبر عن إدراك عربي عميق بأهمية وضرورة وإلحاحية القيام بعمليات إصلاح شاملة أخذ الإصلاح الدستوري أولويات الإصلاح السياسي في معظم الأنظمة العربية.

وفي هذا السياق فإن الدولة العربية القطرية المعاصرة لا تستطيع الخروج من مأزقها وأزماتها المختلفة ومن ثم إخراج الأمة العربية من واقع التجزئة، إلا بانتقال الدولة القطرية ذاتها إلى الشكل المؤسسي للدولة وتعبير آخر قيام دولة المؤسسات، ولا سبيل إلى الخلاص إلا باحترام حقوق المواطن العربي الإنسانية وحرياته الأساسية وفي مقدمتها حقه في المشاركة السياسية الواسعة.

ومن هنا يؤكد بعض المختصين على أن " الدولة العربية ستظل تحت التهديد الدائم بعدم الاستقرار، ما لم تنجح في أن تتحول إلى دولة وطنية ديمقراطية...، ومن المهم أن تنجح المجتمعات في السيطرة على الدولة والقضاء على الطابع الاستبدادي لها وتطوير وظيفتها كأداة شرعية عاملة على تنظيم وتحسيد الإرادة الجماعية ". (إبراهيم ح.، 2008، صفحة 104)

على هذا الأساس فإن إصلاح الدولة العربية القطرية بات يمثل أحد الشروط الأساسية لتمكين الوطن العربي من تجاوز مشكلاته وأزماته الراهنة، وكما لا تقع الدولة العربية فريسة للصراعات الداخلية والإقليمية في ظل التحولات العالمية الراهنة، وتعتبر عملية الإصلاح السياسي حجر الزاوية في عملية إصلاح الدولة العربية، وجوهر هذا الإصلاح هو تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، من أجل تكريس قيم المواطنة، بالإضافة إلى إرساء مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان وإقرار التعددية السياسية والفكرية، وكذا مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة طبقا للإرادة الشعبية . (إبراهيم ح.، 2008، صفحة 109)

وعليه يمكن أن نرصد عدة آليات ومداخل لمعالجة مختلف الثغرات والأزمات التي تعترى الدولة العربية القطرية التي تتسم بالضعف بل وعلى وشك الانهيار، وتتمثل هذه الآليات في: (الفتاح، 2011، صفحة 27)

- توسيع دائرة الحقوق والحريات في مواجهة حالات الطوارئ وترسانة القوانين الاستثنائية، وهو ما كان أهم مطالب حركات الاحتجاج السياسي والمدني السلمي كصورة من صور النضال عبر الضغط على الحكومات.
- العمل على تكريس فكرة المصالحة الوطنية من أجل إعادة الثقة بين الدولة والمجتمع.
- الحاجة إلى انبثاق ثقافة سياسية جديدة تقوم على قيم الحرية، العيش المشترك، الانتماء الجماعي، النظر للدولة الأمة كإطار أعلى للولاء ويسمو على ما عداه.
- الاعتراف بالتداول السلمي على السلطة بين الأكثرية والمعارضة وبشرعية الاختلاف، ومن ثم حق الأقلية في الملاحظة والنقد والتعبير عن الرأي الحر، والحاجة لتقوية المجال العام وتأصيل مفهومه، وتوسيع دائرته، والذي عرفه "هابرماس" بأنه يقوم على النقاش الحر والتداول والاختلاف.
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلا واضحا وصریحا.
- تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا وطبقا لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وتجنب القول أن الدولة مشخصة ومحتكرة.
- إقامة انتخابات دورية حرية تصون الممارسة الديمقراطية وتضمن عدم احتكار السلطة وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.
- إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية: باعتبار أن النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية تشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام، ثم مؤسسات المجتمع المدني فلا بد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم. (غانم، 2005، صفحة 436)

- إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل متكافئ تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية.
- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي والدعامة القوية للشفافية.
- إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي.
- تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. (غانم، 2005، صفحة 438)
- الاحتكام إلى شرعية الدستور الديمقراطي المستند إلى حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ممثلا في المحكمة الدستورية، (الكواري، 1996، صفحة 140) باعتبار أن مشروع الإصلاح السياسي يقتضي توفر مرجعية دستورية وشفافية في الأداء والسياسات، وخضوع كل قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسة الدولة للقانون والدستور الذي يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات. (محفوظ، 2004، صفحة 10)
- إنجاز مشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام، حيث أن إحياء المشروع الوطني لكل قطر عربي هو الخيار المستقبلي الأكثر واقعية الذي لا بديل عنه ومن دونه لا يمكن تصور إمكانية تحقيق الوحدة القومية بين أقطار أخفقت في تحقيق وحدتها الوطنية، ولم ينضج مشروعها الوطني نضجاً طبعياً ليصبح لبنة أساسية في أي بناء عربي مشترك يقبله العرب على أساس التعاقد الحر واحترام الخصوصيات الوطنية القطرية لكل دولة عربية. (شيحة، 2006، صفحة 338)

- إضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم، حيث أن عملية إصلاح الدولة وإعادة بنائها كدولة ديمقراطية تركز مفهوم المواطنة وكدولة قوية (ليست تسلطية) قادرة على تجسيد وتمثيل مصالح وتطلعات مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية في مجتمعاتها، وهذا ما يعتبر من المقومات الرئيسية للخروج من المأزق العربي الراهن، فالدولة يمكن أن تكون عقبة رئيسية أمام الإصلاح والتغيير، ويمكن أن تقوم بدور القائد أو القاطرة لتلك العملية. (إبراهيم ح.، 2008، صفحة 116)
- ضرورة تجديد أسس الوحدة الوطنية والتعايش السلمي بين مكونات الوطن وفق أسس أكثر عدالة وإنسانية، من أجل مجابهة التحديات والاستجابة الفعالة لمقتضيات الراهن. (محفوظ، 2004، صفحة 10)

وفي هذا المجال يجب العمل في اتجاهين متلازمين ومتوازنين، الاتجاه الأول: تحقيق الديمقراطية داخل كل قطر عربي، والاتجاه الثاني: تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية وما يترتب عن تأسيس أنظمة ديمقراطية تعمل على احترام حقوق الإنسان، وإفساح المجال لمشاركة القوى الاجتماعية المتنامية في التعبير عن نفسها وفي الدفاع عن مصالحها والمشاركة السياسية في اتخاذ القرار. (شبيحة، 2006، صفحة 339)

لكن قبل كل هذا وذاك فإن عملية البناء الديمقراطي للدولة العربية القطرية ليس هدفاً يتحقق بأسلوب الطفرة أو الثورة، بل هو مسار تراكمي تدريجي يخضع لبناء حقيقي يتطلب توافر إرادة التغيير السياسي الحقيقي من طرف النخب الحاكمة، بالإضافة إلى الإرادة المجتمعية والدعم الجماهيري خاصة في مجتمعات التعدد الاثني، ففي الكثير من الحالات تكون العملية مدخلا لتحقيق إما أطماع ومصالح ضيقة فئوية وجهوية ولصالح عرقيات وقبائل بعيدا عن الهدف المركزي وهو إعادة بناء الدولة، فبدون إرادة سياسية حقيقية ونية واضحة في إعادة البناء ستعبد العملية إنتاج نفس عوامل الفشل والتفكك من جديد.

كما أن فاعلية بناء الدولة يحتاج إلى منابع فكرية وفلسفية وحضارية، تقدم منظومات ضبط اجتماعي وأخلاقي وهوياتي لدمج المجموعات والأفراد الذين ينتمون إلى حيزها السلطوي، غير أن الحالة العربية تنازعتها الكثير من الجدليات في سياق بناء الدولة العربية القطرية، لهذا فإن البناء المشوه وغير المكتمل

للدولة العربية القطرية منذ تأسيسها يلقي بأعباء مضاعفة على عملية إعادة بناءها أكثر من الحالات الأخرى في مختلف مناطق العالم.

4. الخاتمة:

مما تقدم نستنتج أن الدولة القطرية العربية بحاجة ماسة لمراجعة أوضاعها ومعالجة مشاكلها الداخلية علاجا جذريا سريعا وناجحا، لتؤمن الشرط الذاتي للتمكن من الاستجابة لمختلف التحديات الداخلية والخارجية في ظل غياب مشروع عربي موحد، وبفعل هذه التغيرات تطرح أمام الواقع السياسي العربي الكثير من الأسئلة المصيرية والجهوية التي تتطلب إجراءات جديدة على مستوى الدولة القطرية العربية.

لذلك نستطيع القول أن الدولة العربية القطرية مازال أمامها مراحل عديدة من البناء والإصلاح بهدف تطوير علاقتها بالمجتمع، في إطار نسق سياسي جديد يستند إلى التحولات والرهانات الداخلية أو الخارجية، لتستطيع مجابهة كل التحديات والأزمات والمحافظة على أمنها واستقرارها القومي.

وعليه فإن عملية إعادة بناء الدولة العربية القطرية تتطلب إرادة سياسية حقيقية تعمل على إزالة كل رواسب الدولة التسلطية من واقعها ومؤسساتها وهيكلها المختلفة، مع مراعاة البعد القيمي والهوياتي لمكوناتها الداخلية، وضرورة تحقيق توافق وطني مبني على خريطة تحالفات تساهم في بناء أرضية الإجماع والتوافق الوطني حول أسس ومنطلقات إعادة البناء، وتحقيق عدالة انتقالية تضع حدا لتنازل الأحقاد وتتجاوز الذاكرة التاريخية السلبية، والتركيز على الأبعاد الدستورية والمؤسسية والأمنية والتنمية، ووحده الإصلاح السياسي الحقيقي هو الذي يوقف الكوارث القادمة وعلى الأصعدة كافة.

و يبقى السؤال المركزي عن مكانة العرب ودولهم القطرية في ظل التحولات السياسية الحالية والتحديات الدولية والإقليمية، سؤالاً عن مكانتهم عموماً في التاريخ، لأن مسألة اندراج العرب في النظام الدولي أصبحت مسألة بقاء أكثر مما هي مجرد تلاؤم مع الظرف الدولي الجديد، ولاسيما بعد ثورات الربيع العربي وتداعياتها.

5. قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

- إسماعيل معراف. (2009). الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية: مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي. الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر .
- الفتاح ، ن . ع . (2011). الدولة والمجتمع في الوطن العربي : ركائز وإشكاليات التنمية الشاملة . مجلة النهضة . المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . (الصفحات 1- 56).
- برهان غليون. (1994). حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، سلسلة دراسات وأبحاث. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوحنينة قوي وآخرون. (2011)، الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.
- جمال عبد الجواد. (2010). اقليم في عصر ثوري جديد: نهاية الاستثناء العربي. في التقرير الاستراتيجي العربي (صفحة 13). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- حسنين توفيق إبراهيم. (2008). النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الرحمان حمدي. (1997). افريقيا والقرن الواحد والعشرين رؤية مستقبلية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- ساسين عساف. (2-3 حزيران، 2015). مخاطر اختيار الدولة القطرية على مشروع الوحدة العربي. تاريخ الاسترداد 13 جانفي، 2022، من البناء: <https://www.al-binaa.com/archives/article/54148>
- سمير أبو زيد. (2013). الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- شادية فتحي إبراهيم. (2004). محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية . في قضية الديمقراطية في الوطن العربي (الصفحات 12-13). القاهرة.
- شيحة، م. (2006) . إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22 ، العدد الأول، (الصفحات 311-343) .
- درويش. م. ف (2010). مركزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد. القاهرة: دار النهضة العربية.
- علي خليفة الكواري. (1996). حوار من أجل الديمقراطية. بيروت: دار الطليعة.

- غانم، إ. أ. (2005). مبادرات المجتمع المدني العربي للإصلاح السياسي . في ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي .بنغازي :دار الكتب الوطنية.
- فوز نايف عمر ريجان. (2007). العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006 . رسالة ماجستير . كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس بفلسطين.
- محمد محفوظ. (2004). الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية. المغرب: المركز الثقافي العربي.
- محمد جابر الأنصاري. (1999). تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد جابر الأنصاري. (2001). تحليل الواقع العربي من منظور المشروع الحضاري. تأليف مجموعة من المؤلفين. نحو مشروع حضاري تحضوي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد عابد الجابري. (1990). إشكاليات الفكر العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. (2010). ، التقرير الاستراتيجي العربي. القاهرة: مجلة الأهرام.
- مروان المعشر. (12 اغسطس، 2015). الدولة القطرية والهوية الوطنية والمواطنة. تاريخ الاسترداد 10 جانفي، 2022، من مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الاوسط: <https://carnegie-mec.org/2015/08/12/ar-pub-60994>
- ناجي، ع. أ. (2012). الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي . في ت . المدني، الربيع العربي... إلى أين ؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.